المقدمة
مشكلة الدراسة وأهميتها

١/٠ خلفية تمهيدية لمشكلة الدراسة:

تتبنـي مفـاهيم الاقتصـاد الكلـي فـي مضـمون سياسـاتها العامـة للسـعي لإزالـة الخلـل والتشوهات الكلية بغرض حفز النمو ولا يتأتى هذا الهدف إلا من خلال السعي لخلق التوازن بين سوقية الطلب الكلي والعرض الكلي. وعليه نجد أن اختلالات التوازن بين هذين السوقين تؤثر سلباً على مفردات ومنظومة الاقتصاد الكلى والجزئي معاً الشيء الذي يستتبعه كثيراً من الإفرازات. فمثلاً عدم تحقيق مقاصد التنمية الكلية المتوازنة قد يضر بالاقتصاديات المحلية الشيء الذي ينجم عنه انتقال رأس المال المادي والبشري من مناطق الإنتاج التقليدية إلى مراكز الحضر وهذا قد يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية تتمثل في تدني الإنتاج والإنتاجية، تمدد النشاط الهامشي، ازدياد درجات البطالة وبالتالي تفاقم درجات الفقر.

هذا الواقع يحتم على متخذي القرار في البلد المعين استصدار حزم من الموجهات والسياسات التي تعمل على ضبط وتناغم المتغيرات الكلية بغرض إعادتها في اتجاه حفز النمو المنشود. وتعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الضابطة لهذا الإيقاع وما يجدر الإشارة إليه أن دور تلك السياسات وتفاعلها مع مكونات البنية المالية التحتية والتي من شأنها أن تعمل على التأثير على المكونات الهيكلية لقطاعي أسواق المال النقدي والمالي

يأتي هذا السياق متزامناً مع أهمية حشد الموارد والطاقات والذي يرتكز على فاعلية المنهج التشاركي بين مؤسسات القطاع العام والخاص والأهلي إلا أن هذا الواقع ما يحده هو فاعلية قدرة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق درجات تعظيم المكاسب ومن ثم تأطير مفاهيم التنافسية كل هذا يتطلب نوعاً من ترتيب الأولويات ووضوحاً للأهداف.

وعليه فإن مقاصد التنمية والنمو والتقدم أصبحت تعبر عن العديد من المفاهيم والموجهات كنحو الاهتمام بالحكم الراشد، برامج رفع القدرات، الاستمرار في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، تطبيق مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. وذلك بهدف تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن تفاوت تحقيق هذه المقاصد أصبح يؤرق كثيراً من البلدان والشعوب خاصة تلك التي توصف بتدني أحوالها المعيشية والاقتصادية والاجتماعية مع تزايد درجات البطالة والفقر هذا الأمر جعل العديد من الجهات والمنظمات والحكومات تتبنى تصميم إستراتيجيات وبرامج لمناهضة ومحاصرة تلك الآثار السابقة والتشوهات الاقتصادية والاجتماعية عبر العديد من

المحاور ومنها على سبيل المثال فحوى التداخلات التشاركية بين الحكومات والمنظمات التطوعية في تصميم استراتيجيات وبرامج مناهضة الفقر حيث تسعى تلك الجهات لامتصاص تلك الآثار من خلال آليات ووسائل مختلفة . إلا أن القاسم المشترك الأعظم يتركز على محور المال كوسيلة هامة للعلاج وكمحرك من خلاله يتم توظيف كثير من العلاقات المتقاطعة بين العديد من الجهات التي تعمل على رعاية مصالح تلك المجتمعات لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن تفاوت المقدرات بين منظومة تلك الجهات يستدعى إجراء بعض التداخلات المستمرة لزيادة درجات التوافق والتجانس بين الأطر الكلية والجزئية . وذلك اعتماداً لما يمكن أن تلعبه مؤسسات البني التحتية التي تهدف لخدمة تحقيق هذه المقاصد من خلال ربط مفاهيم الاقتصاد الكلي وإنزال السياسات الداعمة مع ترقب تأثيراتها على الهياكل المحلية لمؤسسات السوق النقدي والجهاز المصرفي المتلقي للودائع وسوق رأس المال ولا سيما سوق الأسهم والسندات ومؤسسات الادخار والاستثمار.

ترجمة هذا المضمون الإطاري أصبحت تتباه العديد من الجهات والمؤسسات كإطار فلسفي نظري لتحقيق مقاصد النمو والتنمية.هذا الواقع يتماشى مع المفاهيم التي تتبناها مدرسة التمويلات الصغيرة كآلية لتخفيف الفقر من خلال زيادة المقدرات والقدرات الإنتاجية الصغيرة كما أشار لذلك بروفيسور هاربر[1] والذي نادى بأهمية إدخال المفهوم الاستثماري الصغير لتحقيق مقاصد النمو. وتطور هذا المفهوم من خلال وضع أطر الاستدامة بتنظيم مؤسسات مجتمعة ومحلية وإقليمية ودولية راعية لهذه المفاهيم.

هذا الواقع أفرز بروز مدلولات مفاهيم الصيرفة المجتمعية والتي من خلالها يتم إنفاذ مبادئ التمويلات الصغيرة. والمتمثلة في التسليف، الادخار، الضمان، التوسط والتامين هذا المكون بشكله الحالي يصبح أحد روافد سوق رأس المال (مؤسسات الادخار).ومن خلاله يمكن تحريك المدخرات في إطار مؤسسي منظم ذو بعد مجتمعي يقابله من الجانب الآخر تطور للنظم المالية التحتية شأن هذا الواقع أن يساعد في بناء وحدات مصرفية مجتمعية تقوم بأدوار صيرفة أموال المجتمع ومن ثم إيداعها في بوتقة مواعين السوق النقدي (المصارف) هذا من شأنه يساعد على خلق علاقة تبادلية بين تلك المؤسسات وبالتالي الاستفادة من الفرص الاستثمارية عبر الصناديق الاستثمارية أو بالاستفادة من منتجات الخدمات المالية كالتعامل عبر سوق الأسهم والسندات إضافة لفرص التمويل التقليدي.

1- Professor Malcom Harper – Profit for the Poor – Intermediate Technology Publications – London – 1998.

وعليه فإن مقاييس تعظيم العوائد لكلا السوقين هذين هو بمثابة التحدي الحقيقي. وعليه تصبح أهمية ترقية وجودة كلا السوقين خاصة إذا نظرنا للجودة من خلال مفهوم الأرباح العالية والعيوب الصفرية ولا يتأتى هذا الشرط إلا من خلال السعي والقدرة لتحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن الخدمة التي تقدم إليه.

وعليه فإن مشكلة الدراسة الرئيسية لقد تم صياغتها على نحو السؤال الآتي:

كيف تستطيع مؤسسات التوسط الذاتي من تعبئة وتحريك مدخراتها المحلية بهدف زيادة أصولها المالية و تعظيم عائد أرباحها الاستثمارية من خلال إيداعها لدى مؤسسات التوسط السوقي؟

وعليه حتى تتمكن الدراسة من تحليل كنه سؤال البحث الرئيسي تمت صياغة الأسئلة الآتية:

١- **ما هي المؤثرات والعوامل التي تمكن مؤسسات التوسط الذاتي من تعبئة وتحريك مدخراتها المحلية؟ وكيف يتسنى لها زيادة أصولها المالية بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للخدمات المالية المقدمة من مؤسسات التوسط السوقي؟**
٢- **هل لعبت السياسات الاقتصادية المعلنة دوراً محفزاً لتشجيع السوقين في تعبئة الموارد المحلية واستقطابها؟**
٣- **إلى أي مدى لعبت الثقافة التنظيمية لمؤسسات التوسط السوقي والذاتي دوراً في تهيئتها لقبول مبادئ ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة وذلك بغرض الاستفادة من الميزات التفضيلية التي تقدمها أسواق التمويل الإقليمية والدولية؟**

٢/٠ أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة للتعرف على كفاءة القدرات المؤسسية والتشغيلية لمؤسسات السوقين بغرض تحقيق مقاصد ومبادئ مفاهيم التوسط المالي.
- تهدف الدراسة للتعرف على ما يمكن أن تلعبه مؤسسات التوسط الذاتي من دور لتحريك مدخراتها المحلية الأمر الذي يتيح لها فرصاً اكبر للاستفادة من مؤسسات التوسط السوقي فيما يتعلق بزيادة أصولها المالية.
- تسعى الدراسة إلى لفت انتباه مؤسسات كلا السوقين (النقدي والمالي)، لأهمية الصيرفة المجتمعية وما يمكن أن تقدمه من فرص لتحريك المدخرات المحلية.
- تسعى الدراسة للتعرف على المحددات التي تعيق من فرص نقاط الالتقاء بين سوقي التوسط الذاتي والسوقي بغرض حفز النمو.
- تسعى الدراسة إلى لفت انتباه القائمين من كلا السوقين بأهمية دراسة فرص تطبيق مفاهيم أدوات الجودة الشاملة لتيسير فرص الاندماج الإقليمي والدولي.

٣/٠ أهمية الدراسة:

واستناداً إلى ما تقدم فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في:

١- إن بيئة الوسائط المالية الذاتية والسوقية وما لها من أطر ومحددات يجعل من الأهمية دراسة عناصرها ومكوناتها مع تحديد اتجاهات ما يمكن أن تقدمه من فرص لترسيخ مفهوم الصيرفة المجتمعية.

٢- كنتيجة لما تعانيه النوافذ التمويلية أحياناً من ضوائق لمنح التمويل بأسس ميسرة لانخفاض العوائد المحصلة من المدخرات الصغيرة فترجع الأهمية هنا إلى دراسة إمكانية ما يمكن أن تلعبه تلك المدخرات المحلية في تحريك مصادر الادخار للقطاع العائلي وبالتالي الاستفادة من ميز الفرص التمويلية لتلك المؤسسات.

٣- إن غايات تحقيق التنمية يتأتى عادة من خلال القدرة على خلق الفوائض والتراكمات الرأسمالية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود سياسات مناصرة تعمل على تشجيع وحفز وتجميع تلك الموارد الأمر الذي يتطلب بناء نظم ومؤسسات قادرة تعمل على المستويين الكلي والجزئي.

٤- أهمية التعرف على البناء الاستراتيجي الذي يحكم كلا السوقين من خلال المؤثرات الداخلية (نقاط القوة والضعف) والمؤثرات الخارجية (الفرص والمهددات).

٥- في ظل الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية والتي تدعو لأهمية التكتل والاندماج لتقوية المواقف والمقدرات المختلفة. فتحاول هذه الدراسة إلى أهمية لفت أنظار القائمين على أمر مؤسسات كلا السوقين للاستفادة من الفرص التي يمكن أن تقدمها مفاهيم إدارة الجودة الشاملة الشيء الذي يجعل قدراتها التنافسية أفضل لاستقطاب الموارد المالية بهدف تقوية مراكزها المالية.

٤/٠ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في منهجيتها على إتباع:

١- **المنهج الوصفي:** وهو يغطي الجزء النظري من الدراسة وهو نوع من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى بيان استعراض البيئة الكلية للواقع الاقتصادي وانعكاساته على الواقع الاجتماعي الشيء الذي يتطلب إجراء بعض التداخلات لعمل التوافق اللازم بين هذه المفردات الكلية. لذا فقد تناولت الدراسة في هذه الجزئية إلى وصف المفردات المتعلقة بقضية التنمية من خلال وصف تحليل الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوداني مع محاولة ربط ذلك بدرجات المركزية الإدارية وتطورها بمناهج تطبيقها في السودان.

على ضوء ذلك تناولت الدراسة انعكاسات ونتائج الواقع المحلي لقضية الفقر والتعرف على أنواعه ومقاييسه. ومفهوم المدارس التي تناولته سواء كان ذلك من منظوراً إسلامياً أو رأسمالياً . ومن خلال استعراض آراء الكتاب والتجارب المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة ظاهرة الفقر من خلال إتباع منهج التمويلات الصغيرة هذا الواقع يمَّكن من استعراض أهم مبادئ وطرق العلاج المتبعة من خلال الادخار والتسليف والتوسط وربط ذلك بعناصر وآليات أسواق التوسط السوقي والذاتي وقياس كفاءة التشغيل في مجلات الإقراض والتسليف والادخار والإدارة

٢- **المنهج التجريبي:** وذلك فيما بتعلق بالجانب الإجرائي الميداني حيث يقوم الباحث بفحص بعض النتائج التي تحصلت عليها من خلال نتائج المنهج الوصفي والتحليلي لمصادر المعلومات الثانوية. حيث يشتمل هذا المنهج على تصميم استبانة تستهدف كلا السوقين الذاتي والسوقي بغرض التحقق من نتائج معرفة ما تقدمه السياسات لهم وفرص التعاون والتنسيق بينهم إضافة لبيان بعض استدلالات التقييم الذاتي لتلك المؤسسات من خلال محاور عناصر الثقافة التنظيمية. حيث يتم تطبيق هذا الاستبانة على العينة المختارة ومن ثم تتم صياغة البيانات بأساليب إحصائية تقود في النهاية إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي. ويهدف الباحث من استخدام هذا المنهج إلى اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلته من خلال قياس متغيراتها واستخدام بعض بياناتها لإيجاد علاقات ارتباطية بينها.

٥/٠ فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

إن كفاية البناء المؤسسي لمؤسسات التوسط الذاتي تمكنها من القيام بدور الوساطة المالية المحلية ومن ثم منح سلفيات صغيرة لأعضائها ذات عوائد استثمارية عالية تمكنها من تحريك المدخرات وتعبئتها.

وفي سبيل تحقيق زيادة أصولها ومقدرتها المالية فإن مؤسسات التوسط الذاتي تفضل الاستفادة من الميزات التي توفرها مؤسسات التوسط السوقي غير التقليدية لأفضلية الأرباح وتنوع الفرص الاستثمارية، وأنها غالباً لا تلجأ لأسواق التوسط السوقي التقليدي لضعف كفاءة مؤشرا ته التشغيلية رغم ما يقدمه لها من تسهيلات وميز ائتمانية ميسرة.

الفرضية الثانية:

السياسات المعلنة خاصة النقدية منها تمكن كلا السوقين من تعبئة وتشجيع تحريك المدخرات المحلية ومن ثم استقطابها وبالتالي فأنها تعمل على تقديم الضمانات الكافية لازدهار السوقين.

الفرضية الثالثة:

إن الثقافة التنظيمية لمؤسسات التوسط السوقي والذاتي محل الدراسة غير مواتية بشكلها الحالي لاستيعاب تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة الأساسية الشيء الذي قد يقلل من ميزها التنافسية لزيادة قدراتها التمويلية.

٦/٠ حدود الدراسة:

كما هو الحال في معظم الدراسات الميدانية والتحليلية والتطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية فلكل دراسة حدودها ومحدداتها، هذه الدراسة تتمثل:

- تقتصر هذه الدراسة لمعرفة فرص تحريك المدخرات وإيداعها لدى الأسواق النقدية والمالية وللوصول لهذا الهدف تم استخلاص بعض المؤشرات الكمية للجمعيات النسوية بولاية القضارف مع استبيان بعض جمعيات ولاية الخرطوم (محلية أمبدة) وغرب كردفان بالدلنج.
- نسبة لتشابه واقع ومؤشرات كفاءة البنوك السودانية تم أخذ البنك الزراعي فرع السوق المركزي الخرطوم، لتطبيق مؤشرات الكفاءة التشغيلية بهدف عمل المقارنات الكمية.
- حداثة تجربة صناعة التمويلات الصغيرة بالسودان لم يمكنها بالقدر الكافي لخلق الحركة المستمرة لبناء علاقات مع القطاع السوقي سواء كان سوقاً للنقد أو سوقاً لرأس المال.
- يتم التوصل إلى بيان فاعلية وقدرة كلا السوقين من خلال عنصري تحريك المدخرات ومعرفة الفرص التي يمكن أن تتم من خلال الإيداع لمدى مؤسسات التوسط النقدي، وزيادة الأصول المقدرات المالية لها من خلال الاستفادة من المنتجات المالية لأسواق المال كعائدات الصناديق الاستثمارية أو شهادات شهامة. وبعد ذلك سيتم تقييم نتائجها على ضوء تلك المحددات.
- غطت الدراسة الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣م في إطارها التحليلي.

٧/٠ دراسات سابقة:

كنتيجة لما تعانيه العديد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية في شح ونقص الموارد المالية المخصصة لبرامج مناهضة الفقر والشيء الذي يتطلب السعي منها أكثر لزيادة تلك الموارد. وذلك حتى يتسنى لها تنفيذ برامجها بكفاءة عالية خاصة تلك التي تعني بتوفير الخدمات وزيادة الأصول للفقراء وزيادة دخولهم ولما كان الادخار والاستثمار هما أحدى المتغيرات الهامة التي تساعد في خلق التراكمات المالية من خلال العلاقة المتبادلة بين السوق النقدي وسوق رأس هذا الواقع الذي جعل كثير من الجهات تعمل في بناء أطر التوازن بين هذين المتغيرين لتحقيق مقصد بناء المقدرات المالية والقدرات المالية الاستثمارية.

لقد أكدت العديد من البحوث والدراسات التي تهتم بموضوع تحريك المدخرات ومن ثم إيداعه لدى مؤسسات التوسط السوقي بهدف تقوية رأس المال التراكمي لتحقيق مقاصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أشارت الدراسة التي أعدها د. محمد خير فقيري[١] وهي دراسة مترجمة عن التمويل في العام ٢٠٠٠ حيث كان الهدف من هذه الدراسة تثبيت الأطر النظرية والفلسفية حول فرص بناء الأسواق المالية التحتية وذلك من خلال الإطار الجزئي حيث أبانت الدراسة الموجهات الآتية:

- إن تحريك المدخرات المحلية يعمل على تقوية الوسائط المالية.
- بناء نظم المالية المحلية يساعد في كسر جمود الاقتصاديات المحلية والمتمثلة في:
  - التجزئة الهيكلية القائمة على العزلة.
  - خلق أسواق مالية.
  - صعوبة توظيف الودائع في الائتمان لضعف سوقه والتي تعود للأسباب الآتية:
    - قلة الضمانات.
    - عدم توفر المعلومات المتكافئة
    - مشاكل نفاذ الالتزامات.

وتتبنى الدراسة الرأي القائل بأنه لأهمية خلق علاقة مشتركة بين مجموعات التسليف والادخار والقطاع السوقي المصرفي لابد من بناء وحدات مصرفية مجتمعية تعمل على تحريك المدخرات ومن ثم تيسير طرق الإيداع والسحب ومن ثم بحث فرص التمويل الاستثماري المالي للجمعيات التحتية.

١- د. محمد خيري فقير، ورقة عن التمويل مقدمة لمؤتمر تقييم مؤسسات التنمية الاجتماعية في السودان، الخرطوم، ٢٠٠١م.

وأشارت الدراسة إلى بيان التحديات الآتية:

- كيفية الربط بين مؤسسات التمويل الصغيرة (البنية التحتية المالية)والمؤسسات المالية السوقية.
- ما هي فرص ترغيب المصارف في ولوج مكونات البنيات التحتية المالية المحلية.
- كيف تصبح البنيات التحتية المنظمة أشبه لما تقوم به البنوك من أدوار في التمويل.

وأشارت تلك الدراسة إلى أن فرص الالتقاء بين سوقي المتوسط المالي الذاتي والسوقي تكتنفه العديد من المصاعب خاصة إذا تم تناول ضرورة وحتمية التكامل بينهما ويعود ذلك لعدد من الأسباب منها:

- تعارض المصالح والأهداف.
- تباين المقدرات التنفيذية.
- تمدد درجات المخاطرة السوقية للتعامل بدرجة انفتاحية كبيرة.
- المؤثرات الثقافية والاجتماعية.

وعليه تحقيقاً لمقاصد حفز النمو وبناء التراكم الرأسمالي من خلال مبادئ ومفاهيم التمويلات الصغيرة بغرض زيادة المقدرات المالية للفقراء بهدف الإنتاج وزيادة دخولهم ومن ثم تجميع مدخراتهم وإيداعها لدى مؤسسات التوسط السوقي. رغم بعض المحددات والتي أوردتها كثير من الدراسات ومنها على سبيل المثال ما كتبه المهندس محمود نور السيد نور مستشار البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية ١٩٩٤م[١].في ورقته عن السياسات والوسائل الحديثة في مجال تنمية المدخرات وتوظيفها في تنمية الريف بجمهورية مصر إلى أن العوامل المحددة لجلب المدخرات من الريف تتمثل في:

التقاليد والعادات:

- التقاليد والعادات خاصة فيما يتعلق بفلسفة الفائدة وارتباطها بالمضمون الربوي.
- خوف الريفيين من ذيوع أمر المدخرات التي يتم إيداعها في الفروع الغريبة من تلك المجتمعات.
- عدم توفر الأوراق الثبوتية.
- المظهر العام للبنوك الريفية وخاصة في القرى لا يعطي الثقة الكافية في قدرتها على المحافظة على الأموال المدخرة.
- كفاءة العاملين في هذا القطاع مقارنة بالعاملين بالبنوك التجارية.
- أسعار الفائدة المشجعة لاجتذاب المدخرات.

١- ندوة عن التمويل وأثره في إحداث تنمية ريفية. السياسات والوسائل الحديثة في مجال تنمية المدخرات وتوظيفها في تنمية الريف- تجربة جهورية مصر – إعداد المهندس محمود نور السيد نور ١٩٩٤م الخرطوم.

كيفية جذب المدخرات الريفية:

لاجتذاب المدخرات الريفية تشير الدراسة إلى انه يمكن إتباع الخطوات التالية:

- عمل المسوحات الميدانية الأولية.
- ربط الإقراض بغرض زيادة الإنتاج بالادخار.
- فتح فروع إسلامية تتعامل بالنظام الإسلامي في المدخرات والقروض.
- بناء شبكة من نوافذ المدخرات المصرفية قريبة من التجمعات الريفية.
- تعريف الريفيين بخدمات الادخار.
- عدم إغفال المرأة الريفية.
- اختيار الوقت المناسب للحملات الادخارية على أن تتناسب مع مواسم الإنتاج وأوائل الشهر للموظفين.
- تقديم الحوافز التشجيعية.
- اختيارية الادخار وحرية السحب.
- فتح الوحدات المصرفية في مواعيد مناسبة.
- استخدام المدخرات كوسيلة لتحقيق آمال الريفيين كدفاتر توفير الزواج.
- أن يكون العاملين في هذه الصناديق من أهل الريف.
- سرية المعاملات.
- تبني نظام الجمعيات كنوع من التكافل والتضامن الاجتماعي.

وسائل جذب المدخرات في بنك التنمية والائتمان الزراعي:

ركز البنك على جذب المدخرات من عملائه وذلك عبر:

- تنويع الأوعية الادخارية من دفاتر توفير أو ودائع الأجل وشهادات ادخار ذات عائد شهري.
- تنفيذ برامج للدعاية والإعلان للتعريف بأنواع الودائع والمدخرات والفوائد التي تعود على العملاء منها.
- وضع استهداف لبنوك المدخرات وتحفيز الذين يحققون الربح.
- إجراء دراسة استبيان من عملاء البنك وغيرهم لمعرفة رأيهم في طريقة الخدمات المقدمة.

في دراسة عن تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي في ١٩٩٧، أبرز د. شفيق الأخرس[١] في دراسته عن الواقع ومحاور التطوير لها وذلك من خلال بيان قدرة الأسواق المالية

١- د. عبد الرحمن حسن حيدر/ شفيق الأخرس- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي- الطبعة الأولى ١٩٩٩- منتدى الفكر العربي- عمان ص١٠٦.

للقيام بدورها كأحد البنيات التحتية حيث أبرز بعض الظواهر ومعوقاتها والتي قام بتلخيصها كما يلي:

الظاهرة	بعض معوقاتها
ضعف عدد الشركات المدرجة ونسبة الأسهم المطروحة	– هيمنة الاقتصاد القروي والعائلي – قلة مؤسسات الاستثمار
ضعف حجم البناء/ وتمركزه أحياناً في أسهم بعض الشركات	– قلة مؤسسات الوساطة وغيابها حياناً . – محدودية فاعليتها
قلة عدد الأدوات والمنتجات المتبادلة	– بقاء بعض المنتجات خارج السوق الرسمية. – تخلف وسائل الإيداع وتطوير لمنتجات تتفق مع حاجات السوق.
ضآلة حجم المدخرين في عمليتي السوق	– الافتقار إلى مؤسسات تعهد إلى تغطية الإصدارات التي يفترض نقلها بدورها نحو المدخرين. – محدودية عدد مؤسسات السوق الثانية
تهيب المدخرين أحياناً من دخول عمليات السوق المالية	– ضعف الشفافية وأحياناً فقدانها. – الافتقار إلى المؤسسات التي تهتم بجمع المعلومات.
قلة حماية المدخرين من المخاطر	– غياب التشريع وعدم كفايته. – التساهل في تنفيذ ما هو قائم منه. – الحاجة إلى زيادة فاعلية الجهات المنظمة والمراقبة للسوق وعملياتها.

المصدر: د.شفيق الاخرس، مصدر سابق

ويرى أن الحلول المتوخاة هي ذات أهمية خاصة بتنمية الادخار، على الرغم من أنه يشكل الوعاء الأساسي للبنية المالية التحتية لذلك يرى أن هذا الجانب يحتاج إلى تطوير بصرف النظر عن حجمه وذلك عن طريق حسن تعبئته وتوزيعه وتوجيهه بحسب حاجات مختلف القطاعات الإنتاجية.

وعليه فإن الوضع الحالي والذي تعاني منه المجموعات السكانية ذات الدخول والمقدرات المنخفضة إلى ضرورة الوقوف بتعمق لدراسة المفردات والعناصر التي تصاحب هذا الضعف. حيث أصبحت قضية الفقر من القضايا التي تؤرق كافة المستويات المحلية والتشريعية والسياسية والإقليمية والدولية هذا الأمر أدى إلى تبني العديد من الخيارات والاستراتيجيات بهدف المساعدة في محاصرة ومناهضة ذاك الواقع. وبناءً على قراءات أفضل نتائج الممارسات العالمية حول هذا

الشأن والتي أشارت إليها بعض الدراسات كدراسة د. صبري[١] والحاج العوض[٢] عن التجربة المصرية والألمانية لمفهوم الجمعيات الأهلية الائتمانية للمشروعات الصغيرة. وأشار د. صبري في تعريفه لها بأنها عبارة عن منظمات غير حكومية تابعة لقانون الدولة وأشار إلى أن الغرض من إنشاء هذه الجمعيات هو تذليل العقبات والتي من شأنها أن تحد البنوك للقيام بدورها في دعم الأعمال الصغيرة ويعود ذلك إلى بعض العوامل:

- إن قانون البنوك والائتمان لم يتضمن معاملات تفصيلية للأعمال الصغيرة وذلك من خلال:
  - سعر الفائدة.
  - فترات السداد.
  - الضمانات المطلوبة لاستخراج القرض.
  - ضعف قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك.
  - ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف المتابعة
  - تفضل البنوك عادة التعامل مع العملاء الذين سبق التعامل معهم وتأكدت قدرتهم على السداد.

وأشار إلى أن أهم أهداف هذه الجمعيات تتمثل في:

- تذليل المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة.
- تذليل المعوقات الخاصة بتوفير المدخرات.
- تذليل المعوقات الخاصة بالتسويق.
- تذليل المعوقات التي تواجه البيئة التنظيمية والتشريعية والإدارية.

وخلاصة نتائج دراسته تشير إلى أن واقع الممارسة العملية للجمعيات الأهلية والائتمانية والمشروعات الصغيرة أن لها أدوار لابد من التحقيق من القيام لها وهي:

- تقديم الخدمات المالية.
- تقديم الخدمات غير المالية.
- المزج بين احتياجات السوق والأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة.

وأما دراسة الحاج العوض ٢٠٠١، [٣] عن الجمعيات الائتمانية في العالم أشارت إلى أن الجمعيات الائتمانية تستند في مضمونها العام للتجربة ألمانية والتي بلغ عددها في العام ١٩٩٢م، حوالي ٦ ألف جمعية بعضوية ٤.٥ مليون بحجم معاملات ١٤٦.٥ مليون مارك التي بدأت تجربتها الفعلية من مجاهدات رايف وشولز. حيث بادرا بإنشاء أول جمعيات في الأعوام

١- د. محمد شريف صبري – التجربة المصرية لمفهوم الجمعيات الائتمانية – جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢م.

٢- أ. الحاج العوض – ورقة عن التجربة الألمانية – سمنار الجمعيات الائتمانية – الخرطوم – ٢٠٠٢م.

٣- المرجع السابق.

١٨٤٦/ ١٨٤٧ وذلك لمقابلة تداعيات الفقر الذي صاحبها موسم الحصاد وقلة رأس المال. وبمناسبة العيد المئوي للجمعيات الائتمانية المالية في ١٩٩٦م نجد أن عدد الجمعيات التي انتهجت النهج الألماني على مستوى العالم بلغ عدد ٤٨٨٤١ جمعية بعضوية ٢٩.٣ مليون وجملة ادخار بلغ ١٣.٧ مليار وجملة سلفيات بلغت ١.٧ مليار دولار حيث بلغ إجمالي الاحتياطات لها ٨٥٥ مليون دولار وقيمة أصول مقدرة بـ ١.٧مليار دولار.

مبادئ النموذج المالي:

- لكل جمعية مجلس إدارة يتكون من ٥-١٥ عضو.
- كل أعضاء مجلس الإدارة منتخبين ديمقراطياً .
- أمين الخزينة هو العضو الوحيد الذي يتقاضى أجراً .
- بقية أعضاء مجلس الإدارة يعملون كمتطوعين.
- مهمة قبول واستلام طلبات السلفيات تختص لها لجنة متخصصة.
- لكل جمعية لجنة رقابة لفحص الدفاتر المالية والمحاسبية.
- ممثلو الجمعيات الائتمانية ينتخبون من يمثلهم في البناء التنظيمي الأعلى.

أجرى د. محمد خير فقيري في العام ٢٠٠١[١] دراسة عن الصيرفة الاجتماعية. كان هدف الدراسة عمل المقارنات واستعراض تجارب بعض الدول عن موضوع الصيرفة الاجتماعية بغرض التعرف على إمكانية تطوير القطاع المالي والعمق المالي، باعتباره شرطاً مسبقاً للإصلاح المالي. وقد تلخصت في المحاور الآتية:

- أن الائتمان ليس مدخلاً لكنه محركاً للنمو.
- النظم المالية ليست محايدة لكنها جزء مكمل في سيرورة التنمية.
- تحريك النظم المالية سيعيد توجيه الائتمان لاستعمالات منتجة.
- تحريك الفوائد سيؤدي إلى وصولها لأسعار السوق وتحريك الودائع سيزداد.
- الدورة بأكملها ستنعش إمكانية استدامة التوسط المالي وتؤدي إلى خلق نمو اقتصادي.

وكان قد أشار في دراسته أن التوسط المالي الأنسب هو التنظيم الذاتي الداخلي وليس التوسط السوقي عملاً بنظم الاقتصاد المؤسسي الجديد. فالتوسط المالي المحلي يمكن توفيره بسلسلة من المؤسسات الصغيرة تدار بواسطة المدخرين والمقترضين وفي بعض الأحيان تبحث تبادل الموارد مع مجموعات شبيهة.

إطارها القانوني:

١- د. محمد خيري فقير، ورقة عن التمويل مقدمة لمؤتمر تقييم مؤسسات التنمية الاجتماعية بالسودان – الخرطوم – ٢٠٠١م.

لا تعمل تحت مظلة المصرف المركزي وتحتكم لقوانين أخرى كقوانين التعاونيات أو المنظمات التطوعية .

آلية العمل:

تعتمد على عضوية محلية موسعة وفق أسس المشاركة وفي شركات صغيرة مستقلة.

كان نتاج ذلك تبنتها العديد من الدول:

كندا: ينتمي ٩ مليون ناضج للاتحادات الائتمانية بنسبة فاقت ٧٠% من الناضجين.

الهند: وضعت خطة عشرية بتكوين مليون مجموعة ائتمانية لتحريك موارد في حدود ٣-١٠ مليار دولار.

إندونيسيا: بلغت مدخرات بنك راكيات الإندونيسي ٢.٧ مليار دولار فيما تبلغ الاحتياجات التمويلية لمنسوبيه ١.٣ مليار دولار.

أمريكا: -أول اتحاد ائتماني كان في ١٩٠٩

- أول قانون ١٩٣٤ بعضوية ٤٥٠ ألف عضو.
- ١٩٧٠- ١٩٨٠ تصاعد العدد إلى ٥٣ مليون.
- الآن ٧٣ مليون عضو (٧٣%) من الناضجين.

كينيا: بها حوالي ٥٠٠٠ اتحاد ائتماني تفوق جملة مدخراتها ٨٠٠ مليون دولار.

مقترحات الدراسة لتأسيس نظام صيرفة اجتماعية فاعل:

- تكوين مجموعات عون ذاتي للمعاملات المالية الصغيرة.
- إعادة هيكلة الاتحادات التعاونية القائمة.
- تشجيع المنظمات غير الحكومية لادخار المنتجات المتنوعة للفقراء وصغار المنتجين.
- قيام البنك المركزي بتوجيه المصارف على العمل في المعاملات المالية المحلية الصغيرة من خلال نوافذ متخصصة.
- عمل بناء مؤسسي يبني مجموعات العمل الذاتي.
- وضع أهداف كمية وبرامج رئيسية للتنفيذ.

والذي كان يرتكز في بعض أوجه محاولات العلاج على إتباع منهج الإقراض والتسليف. إلا أن المصطلح المفهومي الآن شمل التمويلات الصغيرة والذي يشتمل على عدد من المبادئ الرئيسية كالتسليف والادخار والضمان والتوسط والتأمين يجعل من الأهمية السعي للارتقاء بهذه الصناعة (أي صناعة التمويلات الصغيرة) من خلال تلك المبادئ باعتبارها أحد الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتخفيف درجات الفقر.

٨/٠ تنظيم الدراسة:

تم تناول موضوع هذه الدراسة في ستة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي والذي يتناول الإطار التنظيمي وخطة وأهداف الدراسة. في الفصلين الأول والثاني تم تناول الإطار النظري لقضايا التنمية وحفز النمو إضافة إلى المفاهيم النظرية للتمويل والوسائط المالية وذلك من خلال الإطار الفلسفي للمدرسة الليبرالية والمدرسة الإسلامية. الفصل الثالث عبارة عن استعراض للتجارب العالمية والإقليمية والمحلية ذات الصلة بالأعمال والمشروعات الصغيرة. تناول الفصل الرابع من هذه الدراسة الإطار القطري للسودان وعناصره المؤثرة على أسواق التوسط المالي وذلك كخطوة سابقة للدراسة التطبيقية والتي تم بيانها في الفصل الخامس وذلك من خلال استعراض طريقة إجراء الدراسة ومن ثم مناقشة نتائج وفروض الدراسة. الفصل السادس تم فيه استعراض التوصيات والأفكار البحثية.